جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

(التنظيم القانوني للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر في العراق- دراسة مقارنة)

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

أحمد نعمة عبد الحسين الطفيلي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الله سعدون

2026م 1448هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَا ايهَا الَّذِينَ آمَنُوا اوفُوا بِالْعُقُودِ))

صدق الله العلي العظيم

(سورة المائدة الآية :1)

الإهداء

: أُهدي هذا الجهد العلمي إلى

سيدنا ومولانا نبي الرحمة وخاتم الرسل محمد ...

.(صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم)

من ضحوا بأرواحهم في سبيل هذا الوطن الغالي شهداء ...

العراق)رحمهم الله تعالى (

من ربياني صغيراً وكانوا ولا يزالون سراجاً ينيرُ دربي في)

(.. هذه الحياة والديّ اطال الله في عمرهما

من تحمل معي العناء و شاركني الحياة عائلتي ... ...

...زوجتي واولادي

من أشدُ بهم أزري واستمد منهم قوتي اخوتي حفظهم ...

.. الله

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي المشرفين كل من)الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود والأستاذ المساعد الدكتور عبد الله سعدون(، لما قدموه لي من رعاية علمية وتوجيهات قيمة، وما بذلاه من جهد كريم في متابعة هذه الدراسة وتقويمها، فكان لتوجيهاتهما الأثر البالغ في إنجازها وإخراجها بالصورة المرجوة، فلهم مني أسمى آيات الشكر والتقدير.

وكما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما سيبدونه من ملاحظات علمية قيمة سيكون لها بالغ الأثر في إغناء هذا العمل وتقويمه.

وكما اتوجه بشكري معهد العلمين وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام في واعتزازي إلى كل اساتذة معهد العلمين للدراسات العليا كل من)أ .د .زيد عدنان محسن، و أ .د .سحر جبار يعقوب ، و أ .د علي كاشف الغطاء ، و أ .د اسراء محمد علي سالم، و أ .د رشا شاكر حامد، و أ .د .علي حمزه عسل، و أ .د رعد الحدراوي ، و أ .د .محمد عبد الرحيم، و أ .د .نجلاء مهدي بحر، أ.د كرار حيدر الصائغ (لما أبدوه من دعم ورعاية خلال السنة التحضيرية.

وإلى جميع العاملين في المعهد لما أبدوه من تعاون وتسهيل في إنجاز متطلبات البحث.

ويشرفني ان اتقدم بالامتنان الى جميع منتسبي المكتبات وبالخصوص مكتبة كلية القانون بجامعة بابل ومكتبة كلية القانون بجامعة بغداد ومكتبة كلية القانون في جامعة كربلاء ومكتبة المعهد ومكتبة القانون المقارن، وأوجّه القضائي ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومكتبة وزارة التخطيط شكري وتقديري للسيد احمد اسود مسؤول الاستشارات في وزارة التخطيط وكل من قدم لي العون أو المشورة أو أمدني بمصدر علمي أو معلومة أسهمت في إنجاز هذه الدراسة.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين والمهتمين، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والسداد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحث

المستخلص

تسلط هذه الدراسة الضوء على التنظيم القانوني للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر في العقود الحكومية، بوصفه أسلوباً من أساليب التعاقد تخرج به الإدارة عن القاعدة العامة المتمثلة في المنافسة والعلانية، وذلك في ضوء التشريع العراقي ولا سيما قانون الموازنة الاتحادية رقم (13) للسنوات 2023– 2024– 2025 وتعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة رقم (1) لسنة 2023 وتعليمات تنفيذ العقود العامة رقم (1) لسنة 2025 والضوابط والملحقة بها، مع إجراءً دراسة مقارنة بالنظامين التشريعيين المصري والفرنسي، ويعد التعاقد بأسلوب الشراء المباشر من الأساليب المهمة التي تلجأ اليها الإدارة لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات والاعمال بعيداً عن الإجراءات المعتادة التي تقوم على المنافسة بين المتعاقدين وذلك متى توفرت الشروط والضوابط التي تحددها التعليمات النافذة، وتبرز أهمية هذا الأسلوب في تحقيق السرعة والمرونة في إبرام العقود الإدارية ولا سيما عندما تستوجب الحاجة المراد توفيرها بالنظر الى طبيعتها والظروف المحيطة بها كالاحتكار والحالات العاجلة والسرية لتعلقها بأمن البلد مما تقتضي تلبيتها بالسرعة وذلك عبر تجنب اتباع إجراءات المنافسة التقليدية كالإعلان والنشر وفتح العطاءات ودراستها وتحليلها التي تتطلب بالعادة جهد ووقت وتكاليف اكثر، وان المرونة والسلطة التقديرية التي تتمتع بها الإدارة وفق هذا الأسلوب لا يعني اطلاق يدها في اختيار المتعاقد معها ، وان ظروف تلك الحاجة لم يجعلها بمنأى عن تقيق سلامة إجراءاتها لمعرفة مدى التزامها وتقيدها بمبدأ المشروعية والشفافية وحماية المال العام من الهدر وسوء الاستخدام ،مما يجعل جل تصرفاتها بهذا الشأن تحت طائلة الرقابة سواء كانت رقابة قضائية (رقابة القضاء العادي، رقابة القضاء الإداري) او رقابة غير قضائية (رقابة الإدارة نفسها ، رقابة الهيئات المستقلة)، وهذا الأسلوب ورد في البند ثانياً المادة(3) من قانون الموازنة الاتحادية على سبيل الحصر، حيث الزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالس المحافظات كافة بشراء احتياجاتها من منتجات الصناعة المحلية في القطاع العام والخاص والمختلط على أن لا تقل نسبة القيمة التصنيعية المضافة الى هذه المنتجات عن (30)% بشرط توافر الجودة والنوعية والمواصفات المعتمدة ومن خلال ما تقدم يبدو أن المشرع أراد تشجيع الصناعة الوطنية عبر إلزام الوزارات والجهات التنفيذية بشراء احتياجاتها منه مما يتطلب وضع

ضوابط دقيقة للجوء الى التعاقد بأسلوب الشراء المباشر وتعزيز وسائل الرقابة على مشروعية استخدامه.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1-6
الفصل الأول :التعريف بأسلوب الشراء المباشر	7-95
المبحث الأول :ماهية التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	8-56
المطلب الأول :مفهوم التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	8-33
الفرع الأول :تعريف التعاقد بأسلوب الشراء المباشر لغة واصطلاحاً	10-22
الفرع الثاني :مسوغات وطبيعة التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	22-33
المطلب الثاني :أنواع التعاقد بأسلوب الشراء المباشر ونطاق تطبيقه	33-56
الفرع الأول :نطاق تطبيق التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	34-45
الفرع الثاني :أنواع التعاقد بأسلوب الشراء المباشر وحالاته	45-56
المبحث الثاني :احكام التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	57-95
المطلب الأول :ذاتية التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	58-82
الفرع الأول :خصائص التعاقد بأسلوب الشراء المباشر وتميزه عن غيره	58-72
الفرع الثاني :شروط استحقاق التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	72-82
المطلب الثاني :أساس التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	82-95
الفرع الأول :الاساس القانوني للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر	83-90
الفرع الثاني :الاساس التعاقدي والقضائي للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر	90-95
الفصل الثاني:اجراءات التعاقد بأسلوب الشراء المباشر والمركز القانوني لطرفي العقد والرقابة عليها	96-173
المبحث الأول :إجراءات التعاقد بأسلوب الشراء المباشر والمركز القانوني لطرفي العقد	97-142
المطلب الأول :اجراءات التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	98-121
الفرع الأول :الإجراءات القانونية والإدارية للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر	99-118
الفرع الثاني :الإجراءات التنفيذية للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر	118-121
المطلب الثاني :المركز القانوني لطرفي عقد الشراء المباشر	122-142

الفرع الأول :المركز القانوني للإدارة بالتعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**123-133**
الفرع الثاني :المركز القانوني للمتعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**133-142**
المبحث الثاني :الرقابة على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**143-173**
المطلب الأول :الرقابة غير القضائية على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**144-161**
الفرع الأول :الرقابة الإدارية على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**145-155**
الفرع الثاني :رقابة الهيئات المستقلة على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**155-161**
المطلب الثاني :الرقابة القضائية على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**162-173**
الفرع الأول :رقابة القضاء الإداري على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**163-168**
الفرع الثاني :رقابة القضاء العادي على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر	**168-173**
الخاتمة	**174-177**
المصادر والمراجع	**178-190**

المقدمة

.اولاً :موضوع الدراسة

تلجأ الإدارة في ممارسة نشاطاتها الوظيفية إلى وسائل متعددة؛ فقد تكون هذه الوسائل أعمالاً مادية لا يقصد منها إحداث آثار قانونية، مثل أعمال تبليط الطرق العامة، وقد تكون أعمالاً قانونية تهدف إلى إحداث آثار قانونية، وهي تصدر أما من جانب واحد كـ القرارات .الإدارية، أو بطريق التعاقد مع الأفراد كالعقود

والإدارة لها الحرية في التعاقد باي أسلوب من أساليب التعاقد وفقا لما يتطلبه كل أسلوب وبما يقوم عليه من مسوّغات، حيث يظهر لنا عدد من هذه الأساليب الحديثة التي تكون فيها .الإدارة حرة في اختيار المتعاقد معها بعيدا عن اللجوء الى أسلوب المناقصة العامة

ومن هذه الأساليب أسلوب الشراء المباشر الذي يدخل ضمن اختصاص عمل الشركات العامة التي تمارس العمل الاستيرادي التجاري الربحي لشراء المباشر من الشركات المصنعة الرصينة وتخضع تعاقداتها الى مصادقة مجلس ادارة الشركة ويدخل في عمل هذا الاسلوب توفير السلع والخدمات عبر المنصة الإلكترونية المستحدثة من قبل جهات التعاقد وذلك من خلال العروض المنشورة في المنصة حسب المتوفر فيها على ان يتم تأييده من قبل اقسام وتشكيلات العقود وذلك ضمن الصلاحيات المحددة التي اشارت لها التعليمات والضوابط النافذة و يستخدم من قبل لجان الاسراع في بعض الاحيان عند احتياجها لإجراء عملية شراء للسلع , والخدمات المستخدمة في التنفيذ وهذ الأسلوب له ضوابط وإجراءات محددة يتوجب على الجهات .الحكومية الالتزام بها لتجنب أي تجاوزات او مخالفات

. ثانيا :اهميه الدراسة

تتجلى اهمية بحثنا بالاتي :.

1- بيان مدى امكانية تلبية احتياجات الإدارة من السلع والخدمات بشكل سريع .بفعالية في الحلات العاجلة

2- يحقق مرونة في التعاقد مع المجهزين والمصنعين في الحلات التي تستوجب .ذلك باعتباره استثناءً من القاعدة العامة التي تتطلب إجراءً منافسة علنية للتعاقد

3- بيان التنظيم القانوني للشراء المباشر في العراق في ضوء تعليمات تنفيذ العقود العامة رقم)1 (لسنة 2025 والضوابط الملحقة بها وقانون الموازنة الاتحادية وتعليمات تنفيذ الموازنة.

4- توضيح الضوابط والإجراءات الواجب اتباعها عند اعتماد الشراء المباشر، بما يسهم في ضمان سلامة الإجراءات القانونية والإدارية.

5- إبراز أوجه القصور أو الغموض في النصوص المنظمة للشراء المباشر، واقتراح الحلول المناسبة لتطويرها بما يحقق المصلحة العامة

6- توفير مرجع علمي يمكن أن يستفيد منه الباحثون والجهات الحكومية ولجان التعاقد والرقابة، بما يسهم في توحيد الفهم القانوني والإجرائي لهذا الأسلوب.

ثالثاً :هدف الدراسة.

1- بيان مفهوم الشراء المباشر وطبيعته القانونية وتمييزه من غيره من أساليب التعاقد في العقود الحكومية.

2- تحليل التنظيم القانوني للشراء المباشر في التشريع العراقي، ولا سيما تعليمات تنفيذ العقود العامة والضوابط والوثائق القياسية ذات الصلة.

3- بيان الحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الشراء المباشر، والضوابط والشروط والإجراءات القانونية التي تحكم تطبيقه.

4- تقييم مدى تحقيق أسلوب الشراء المباشر للتوازن بين سرعة إنجاز التعاقدات الحكومية من جهة، وضمان مبادئ الشفافية والمنافسة وحماية المال العام من جهة أخرى.

5- الاستفادة من التطبيقات العملية والاتجاهات الرقابية والقضائية المتعلقة بالشراء المباشر لتحديد مواطن القوة والقصور في التنظيم القانوني.

6- محاولة تقديم توصيات ومقترحات تسهم في تطوير التنظيم القانوني والإجرائي للشراء المباشر بما يعزز كفاءة التعاقدات الحكومية ويحقق مبادئ الحوكمة الرشيدة

رابعاً: إشكالية الدراسة

تتجسد مشكله البحث من خلال سعي الإدارة على تلبية الاحتياجات التي تقع على عاتقها من السلع والخدمات بشكل مرن وسريع لا سيما تلك التي تحتكر من قبل جهات محددة او التي يشكل الزمن عنصراً اساسياً فيها وتتمثل إشكالية الدراسة بالاتي:-

1- هل هناك حدود مالية لاستخدام أسلوب الشراء المباشر من قبل الإدارة؟

2- ما هو الاجراء الذي تتخذه الإدارة في حالة عدم توفر السلع والخدمات في الأسواق المحلية؟

3- هل يمتد مجال تطبيق هذا الأسلوب ليشمل جميع أنواع العقود الإدارية التي تبرمها الجهات الحكومية ام يسري فقط على عقود التجهيز؟

4- هل يتم التعامل مع هذا الأسلوب و يتم التعامل مع الأساليب الأخرى ام له ضوابط خاصة تحكمه كونه استثناء من القاعدة العامة؟

5- ماهي الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن هذا الاسلوب هل تكون خاضعة للقضاء الإداري ام للقضاء العادي؟

6- لماذا تم حصر استخدام هذا الأسلوب في العراق ليكون متاحاً لشركات القطاع العام فقط التي تمارس النشاط الاستيرادي والتجاري الربحي.

خامساً :فرضية الدراسة.

1- وجود حاجة فعلية لإبرام عقد تجهيز لشراء السلع وخدمات.

2- هناك ضرورة ملحة لتجهيز تلك السلع والخدمات.

3- يفترض هناك حدود مالية في التعاقد وفق هذا الاسلوب.

4- يفترض استخدام هذا الأسلوب من قبل شركات القطاع العام بالتعاقد مع شركات مجهزة وصينة.

5- يفترض هناك ضرورة ملحة لتنفيذ العقد للمحافظة على انتظام سير المرفق العام.

سادساً :منهج الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية التي تنظم اسلوب الشراء المباشر في العقود الحكومية العراقية، ولا سيما قانون الموازنة الاتحادية رقم)13 (للسنوات 2023- 2024- وتعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة رقم)1 (لسنة 2023 وقانون العقود 2025 العامة وتعليمات تنفيذ العقود العامة رقم)1 (لسنة 2025 والضوابط وشروط الوثائق القياسية ذات الصلة، بهدف بيان مضمونها وغاياتها ومدى كفايتها في تنظيم إجراءات اسلوب الشراء المباشر واستعانت الدراسة بالمنهج المقارن في المواضع التي تقتضي المقارنة بين التنظيم القانوني العراقي والقانون المصري والفرنسي ومسوّغات اختيار تلك الدول للمقارنة عديدة منها)المكانة الرائدة للتشريع الفرنسي في القانون الاداري، تأثر القانون المصري بالمدرسة الفرنسية ،التقارب الكبير بين النظامين العراقي والمصري تتطور نظام المشتريات الحكومية في مصر وفرنسا(أو بين التشريعات العراقية للاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير الإطار القانوني لأسلوب الشراء المباشر.

سابعاً :نطاق الدراسة

أ- **النطاق الزماني** :تتناول هذه الدراسة التنظيم القانوني للشراء المباشر في العقود الحكومية في جمهورية العراق، من خلال تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا الأسلوب، ولا سيما قانون العقود العامة وتعليمات تنفيذ العقود العامة رقم)1 (لسنة 2025، والضوابط والوثائق القياسية والموازنات الاتحادية والتعليمات ذات الصلة.

ب- **النطاق المكاني:** لا تقتصر الدراسة على التشريع العراقي، وإنما تمتد إلى إجراءً دراسة مقارنة مع كل من التشريع المصري والتشريع الفرنسي، بهدف الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف في تنظيم الشراء المباشر، وبيان الأسس القانونية والضمانات والإجراءات التي تحكمه في كل نظام قانوني، والاستفادة من الحلول التشريعية المقارنة في معالجة أوجه القصور في التنظيم العراقي.

ج- **النطاق الموضوعي:** تقتصر الدراسة على الأحكام القانونية المتعلقة بالشراء المباشر، من حيث مفهومه، وطبيعته القانونية، وحالات اللجوء إليه، وضوابطه، وإجراءاته، والرقابة على

تطبيقه، والآثار القانونية المترتبة على مخالفته، دون التوسع في دراسة بقية أساليب التعاقد إلا بالقدر الذي تقتضيه المقارنة

.ثامناً :الدراسات السابقة

1- دراسة للطالبة رؤى عطية بعنوان :إشكالية تأخر تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية في العراق – دراسة تطبيقية في ضوء تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون في جامعة بغداد)2025(وتناولت هذه الدراسة الأسباب القانونية والإدارية التي تؤدي إلى تأخر تنفيذ المشاريع الحكومية، مع تحليل أثر تعليمات تنفيذ العقود الحكومية في معالجة تلك الإشكالات، وبيان أثر الإدارة في ضمان حسن تنفيذ العقود وتحقيق المصلحة العامة، وقد أفادت هذه الدراسة البحث الحالي في بيان أثر الإجراءات القانونية على كفاءة التعاقد الحكومي، إلا أنها انصبت على مرحلة تنفيذ العقد، ولم تتناول مرحلة اختيار أسلوب التعاقد أو الأحكام القانونية المنظمة لأسلوب الشراء المباشر، وهو ما يشكل مجال الدراسة الحالية.

2- دراسة للطالب مخلف حماد الدليمي بعنوان :)النظام القانوني للمناقصات العامة – دراسة مقارنة (رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة الانبار)2011(تناولت الرسالة دراسة قانونية مقارنة لطريقة المناقصة العامة بوصفها الأصل العام والشكل الرئيسي الذي تسلكه الإدارة العامة في اختيار المتعاقدين لإبرام العقود الإدارية)عقود المقاولات، التوريد، والخدمات(

3- دراسة للطالب لؤي محمد حسن حميد بعنوان) :التنظيم القانوني لعمل لجان المشتريات في العراق (رسالة ماجستير قدمت الى معهد العلمين للدراسات العليا)2026 (تناولت الطبيعة القانونية لعمل لجان المشتريات وخصائصها المميزة عن باقي أساليب التنفيذ الأخرى فضلا عن تحديد نطاق اختصاصها والإجراءات التي تحكم عملها.

وتتميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة بانها تعالج التنظيم القانوني للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر مع بيان مفاهيمه واجراءاته واحكامه وتحديد الغاية الأساسية من إتاحته كأسلوب لتلبية حاجات الإدارة ويكون ذاك من خلال دراسة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تناولت

أسلوب الشراء المباشر كأسلوب من أساليب التعاقد عبر الربط بين الجوانب الفنية والقانونية واليات الرقابة محاولاً تشخيص الملاحظات القانونية للخروج بنتائج وتوصيات تسهل إجراءات اللجوء الى هذا الأسلوب مما يجعله مواكباً لنظام الاتمتة الالكترونية.

ويرى الباحث ان الدراسات السابقة تناولت موضوع العقود الحكومية من زوايا متعددة، كطرق إبرام العقود، وتنفيذها، والأساليب العامة في التعاقد وتلبية حاجات الإدارة ، إلا أنها لم تخصص دراسة مستقلة للتنظيم القانوني للتعاقد بأسلوب الشراء المباشر في العقود الحكومية العراقية، ولم تتناول هذا الموضوع في ضوء تعليمات تنفيذ العقود العامة رقم)1 (لسنة 2025 وبمنهج مقارن مع التشريعين المصري والفرنسي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته، بما يسهم في سد جانب من النقص في المكتبة القانونية العراقية وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة.

تاسعاً :هيكلية الدراسة

سيتم تناول هذه الدراسة من مقدمة وفصلين، يتناول **الفصل الاول** التعريف بأسلوب الشراء المباشر وقسم الى مبحثين الأول يتطرق لمفهوم التعاقد بأسلوب الشراء المباشر عبر مطلبين في المطلب الأول نبحث في ماهية التعاقد بأسلوب الشراء المباشر أما المطلب الثاني نبين أنواع ونطاق تطبيق التعاقد بأسلوب الشراء المباشر، أما المبحث الثاني فهو يُعالج احكام التعاقد بأسلوب الشراء المباشر واساسه من خلال مطلبين، في المطلب الأول نبحث في ذاتية التعاقد بأسلوب الشراء المباشر وفي المطلب الثاني نذكر أساس التعاقد بأسلوب الشراء المباشر.

أما **الفصل الثاني** يعرج على اجراءات التعاقد بأسلوب الشراء المباشر واثاره، وكذلك قسم على مبحثين ، المبحث الاول يتناول اجراءات التعاقد بأسلوب الشراء المباشر واثاره من خلال مطلبين ، المطلب الأول يُعالج إجراءات التعاقد بأسلوب الشراء المباشر ، والمطلب الثاني يتناول اثار التعاقد بأسلوب الشراء المباشر ، أما في المبحث الثاني نبين الرقابة على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر عبر مطلبين ، المطلب الأول عرجنا على الرقابة غير القضائية على التعاقد

بأسلوب الشراء المباشر وفي المطلب الثاني تناولنا الرقابة القضائية على التعاقد بأسلوب الشراء المباشر هذا وختمت الدراسة بخاتمة تضمنت ما توصل اليه الباحث من نتائج وتوصيات.